



أسواق العمل والتوظيف: المفاهيم – النماذج – السياسات

أسواق العمل والتوظيف: المفاهيم - النماذج - السياسات

1. التشغيل / التوظيف

- تمثل قضية التوظيف وما يرتبط به من جوانب القصور أو النقص الناجم عن عدم توافر فرص العمل (المناسبة)، أحد أهم المشكلات التي تواجه السكان في القديم والحديث وفي كلا العالمين المتقدم والنامي.
- ويمدنا المنطق والتجارب بان استيعاب العمالة قد اعتمد في بدايات المشروعات التنموية لدول العالم المتقدم على ظروف ومعطيات لم تعد متاحة لدول العالم النامي بما فيه الدول العربية في وقتنا الراهن.

- حيث جاءت الحقب الصناعية في الدول المتقدمة لتدفع باتجاه تحول الهيكل الاقتصادي للدول من الأنشطة المرتبطة بقطاع الزراعة إلى الأنشطة المرتبطة بقطاع الصناعة، وصاحب ذلك تحولات في الهياكل السكانية تواءمت مع تلك التغيرات، حيث تم نزوح العمالة الريفية إلى المدن للعمل في القطاعات الصناعية.
- وهو ما تم تعويضه من خلال حدوث تقدم في الأساليب التكنولوجية الموفرة للعمل في مجال الزراعة، مما قلل الحاجة إلى العمالة الزراعية.

■ وهي الأوضاع غير المتوفرة في الواقع الاقتصادي والتنموي الراهن، حيث أصبحت معظم الدول النامية تواجه مجموعة ظواهر متكاملة جمعت بين الحركات الواسعة للهجرة من الريف إلى الحضر، وتباطؤ الإنتاجية الزراعية، وارتفاع مستويات البطالة والتوظف الناقص سواء في الريف أو في الحضر.

■ إضافة إلى قصور معدل النمو في الأنشطة الصناعية نتيجة احتدام وتزايد حدة متطلبات التنافسية الدولية، التي أغلقت كثير من الآفاق والفرص التي اتاحت للتجارب السابقة.

■ بمعنى أن النموذج الذي ميز التعامل في التجربة التاريخية التوظيفية للغرب اعتمد على نجاح ثنائية وجود تراكم رأسمالي سريع مع نمو صناعي كبير، وهي الثنائية التي مكنت من استيعاب عوامل الضعف في الاقتصاد وأهمها العمالة الزائدة في القطاع الزراعي.

■ وأخفت هذه الثنائية أو لم تتوفر كاملة في تجارب العديد من الدول النامية، حيث انه رغم نمو القطاع الصناعي (النسي) إلا انه لم يكن كافيا لتقديم فرص العمل الكافية لاستيعاب حركات الهجرة من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل، إضافة لاستيعاب الزيادة الطبيعية للقوى العاملة في المدن.



وجاء النموذج التنموي للعديد من الدول النامية فيما عرف اقتصاديا بـ النمو
غير المولد للوظائف jobless growth حيث صاحب نمو الناتج، نمو
أعداد العاطلين (output – employment lag).

2. العمالة المنتجة / الإنتاجية

- عادة ما تُحسب الإنتاجية باعتبارها التغير في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن التغير في العمالة (القيمة المضافة لكل عامل).
- وقد أُكِّدَت التجارب والنظريات الاقتصادية أن هناك في الأغلب (مقايضات/مبادلات) بين متغيري (الإنتاجية والعمالة)، بمعنى أن زيادة أحدهما تقتضي تراجع الآخر، وإن نمو العمالة يكون على حساب تراجع الإنتاجية، ونمو الإنتاجية يكون على حساب تراجع العمالة.



■ من جانب آخر أظهرت العديد من الدراسات والتجارب إمكانية نمو الناتج ونمو العمالة ونمو الإنتاجية (معا)، وهو ما يمكن أن يتم تحقيقه من خلال نمط النمو المشترك والشامل من خلال إرساء التوازن السليم بين التكنولوجيا واليد العاملة، والأجور والإنتاجية، والاستثمار والعمالة (مع مراعاة طبيعة البلد وهيكله الإنتاجي والديمغرافي)

3. تحدي خلق فرص العمل : الحاضر والمستقبل

- إن عدد الباحثين عن فرص التوظيف في الدول الأقل نمواً يعتمد بصفة أساسية على الهيكل العمري وحجم السكان. بمعنى أن هناك عاملين أساسيين يحددان قوة العمل في المجتمع وهما معدلي الخصوبة والوفيات.
- حيث إن معدل نمو كلي للسكان 3% في ظل معدل خصوبة 50 ووفيات 20 (من كل ألف)، يختلف تماماً عن معدل النمو الكلي للسكان في ظل معدل خصوبة 40 ووفيات 10، لما له من تأثير على هيكل التكوين العمري للسكان في المجتمع.

- كما أن هناك ظاهرة أخرى هامة تؤثر على قوة العمل وهي الدفعة السكانية – Population Momentum ، حيث ان أثر اختلاف معدلات المواليد من السكان عن معدلات الوفيات لن يظهر بصورة مباشرة في تغير الهيكل العمري للقوى العاملة لكنه سيأخذ فترة زمنية حتى يظهر هذا الأثر (عامل طويل الأجل) .
- بمعنى أن حجم وتكوين قوة العمل المستقبلية تحدده معدلات الخصوبة الحالية في المجتمع . وهذا ما يسمى بفترة الإعالة السكانية للسكان (أقل من 15 عام وأكبر من 65 عام) .

4. البطالة – العمالة دون مستوى التوظيف الأمثل

■ إن تواجد البطالة على نطاق واسع في الدول الأقل تقدماً، ربما يكون واحد من أهم الأعراض التي تشير إلى عدم كفاية عمليات التنمية في تلك الدول، ويشهد كثير من الدول النامية والفقيرة بطالة عالية تعبر عن قصور هيكلية في بنية اقتصاد الدولة،

وأكثر هؤلاء العاطلين هم من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 – 24 سنة)، والمتعلمين منهم على وجه الخصوص.



وفي دراسة قام بها العالم Eolger Edwards فرق بين خمسة أنواع من البطالة هي :

1. البطالة المفتوحة (أو السافرة) : وتشمل البطالة الإجبارية والاختيارية معا .

2. التوظيف الناقص : هم أشخاص يعملون أقل من اللازم (يومية أو أسبوعيا أو موسميا) بمعنى أنهم الأشخاص الذين يعملون اقل مما هم مستعدون لتقديمه من ساعات عمل .

3. التوظيف الظاهري مع عدم الاستغلال : وهم أشخاص لا يمكن تصنيفهم في فئة العاطلين أو في حالة توظف ناقص وهم :-

البطالة المقنعة (وهم العاملون في شركة معينة أو مؤسسة ما على أساس العمل كيوم كامل، ولكن الأعمال التي يقومون بها لا تحتاج ليوم عمل كامل مثل موظفي الحكومة) - البطالة المستترة (وهم الأشخاص المرتبطون بأعمال مثل التعليم أو رعاية المنازل، وذلك لعدم وجود وظائف إما تناسب مع ما تعلموه أو لارتباطات اجتماعية مثل ربات المنازل) - التقاعد المبكر (وهم غالبا من موظفي الحكومة الذين يتقاعدون مبكرا).

4. **العمالة المنهكة:** وهم أشخاص يعملون على أساس اليوم الكامل ولكن مجهودهم يتأثر إما بسوء التغذية أو عدم توافر الطب الوقائي .

5. **العمالة غير المنتجة:** الذين بإمكانهم إمداد المجتمع بإنتاج هام لو توفر لهم العمل والظروف المناسبة (لكنهم يقضون ساعات طويلة في أعمال غير مناسبة (لتحصيل دخول، لا تستطيع ملاحقة ضروريات وتكاليف الحياة).

وبشكل عام فقد استقرت المسوحات الدولية والوطنية على رصد ظاهرة البطالة استنادا للتوصيف المحدد بكون أن العاطل عن العمل هو كل شخص في سن العمل قادر وراغب وباحث عن العمل وقابل للأجر المحدد في السوق، ولا يجده (وذلك وقت إجراء المسح).

5. كفة البطالة في الدول النامية

إن مشكلة البطالة في الدول النامية لها عدة أوجه تجعلها ظاهرة فريدة متعددة الأوجه والتأثيرات، وتجعلها متميزة عن تجارب الدول المتقدمة السابقة، وبالتالي فهي تحتاج إلى أساليب غير تقليدية للتحليل الاقتصادي،

ويعود ذلك لأسباب رئيسية أهمها :

➤ تؤثر البطالة وكذلك التوظيف الناقص، بشكل منتظم وبصورة مزمنة، على نسبة كبيرة من القوة العاملة للدول الأقل تقدماً، أكثر مما أثرت البطالة على الدول الصناعية حتى خلال أسوأ سنوات الكساد العظيم.

➤ حيث تعود مشاكل التوظيف في الدول النامية، إلى أسباب معقدة بالقياس إلى مشاكل التوظيف في الدول المتقدمة. لذلك، فالأمر يحتاج إلى توليفة من السياسات تذهب لأبعد ما توصي به السياسات الاقتصادية التقليدية (المستندة إلى أسس زيادة الطلب الكلي - المنطق الكينزي).

➤ أيا كانت أبعاد مشكلة البطالة وأسبابها في الدول النامية، فهي مصحوبة بظروف إنسانية صعبة مثل الفقر وانخفاض مستويات المعيشة، وهي ظروف لا تشهدها الدول المتقدمة في مواجهتها للبطالة.

➤ يمكن إضافة البعد الدولي الراهن المرتبط بتغير مفردات البيئة الدولية في غير صالح الدول النامية وأفاق تطورها، كمتغير لم تتعرض له أو تواجهه الدول المتقدمة (بنفس الحدة)،

ما يملئ على الدول النامية إعادة تعديل سياساتها الداخلية بحيث تشمل على خلق فرص العمل كهدف اقتصادي واجتماعي رئيسي، مع (التوصية) بضرورة قيام الدول المتقدمة، بتعديل سياساتها في مجالات التجارة والمعونات الاقتصادية وثقل التكنولوجيا، لتيسير على الدول النامية.

6. الروابط بين البطالة والفقر وتوزيع الدخل

دلت الإحصائيات في الدول الأقل نمواً على أن من 47% إلى 65% من المتعطلين عن العمل يتمركزون في أقل فئات الدخل، كما أشارت التقديرات أن 40% من نسبة البطالة تتركز في المستويات الدنيا من الدخل يقابلها 15% (من البطالة) في المستويات المرتفعة من الدخل.

ومن هنا يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين معدلات البطالة والفقر وتوزيع الدخل في المجتمع.

- لا يزال العجز في التشغيل يشكل تحدياً صعباً في الألفية الثالثة، فنحو ثلث القوة العاملة العالمية يعاني (سواء من البطالة أو البطالة الجزئية).
- ويمثل عدد الوظائف المستحدثة ونوعيتها التحدي الأساسي في قائمة الأولويات في معظم الأقاليم والبلدان.

■ والمجتمع الإنمائي الدولي أصبح يستهدف "طريق العمالة من أجل الحد من الفقر". وأصبحت رؤية العمل اللائق محور نقاش التنمية والتعاون الإنمائي، وذات تأثير كبير فيهما.

■ وهذا يعني أن السلطات الاقتصادية في مجالات الضرائب والنقد والسياسة التجارية ووكالات التعاون الإنمائي بدأت تتخلى عن الممارسة القديمة التي تنظر إلى العمالة كفكرة فرعية، وأصبحت تدخل العمالة والأبعاد الاجتماعية بشكل أكثر وضوحاً في مرحلة رسم السياسات وفي تقييم الخيارات المتصلة بالسياسات.

- طبقا لبيانات العام 2012 كان نحو 400 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم، ولا يتمتعون بأي وسيلة سليمة لتوفير الغذاء لأنفسهم ولأسرهم على نحو منتظم وكافٍ.
- كما أنّ 470 مليون عامل آخرين يعيشون مع أسرهم بأقل من دولارين للشخص الواحد في اليوم،
- من جانب آخر تدل الإحصاءات الدولية على استمرار تراجع نسبة الأجور للنتائج المحلي الإجمالي على مستوى العالم، حيث تراجعت من حوالي 75 في المائة من الدخل القومي في أواسط السبعينات إلى حوالي 65 في المائة خلال السنوات التي سبقت الأزمة العالمية مباشرة.

- كما تراجع متوسط الأجر في مجموعة من الاقتصادات تضم 16 اقتصاد نامياً وناشئاً، من حوالي 62 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوائل التسعينات إلى 58 في المائة قبيل حدوث الأزمة.
- وفي الغالبية الكبرى من البلدان المتقدمة، ارتفع مدخول نسبة العشر الأغنى بوتيرة أسرع من نسبة العشر الأفقر، مما أدى إلى اتساع التفاوت بين الأجر ومن ثم في الدخل ومستويات المعيشة.

7. أبعاد البطالة في الدول الأقل تقدماً : الأبعاد الأربعة (الكمية والنوعية) لمشكلة التوظيف.

Dimensions of LDC Unemployment: Evidence and Concepts

أ. العاطل المتعلم

تم تناول العلاقة بين التعليم والتنمية بمختلف صورها في العديد من البحوث والدراسات، ووجد بشكل واضح وجود علاقة ايجابية بينهما، إلا انه وجد كذلك علاقة موجبة بين مستوى التعليم ومستوى البطالة في اقتصادات الدول النامية /الأقل نمواً ! !

■ فقد وجدت الدراسات أن مستوى البطالة بين المعلمين في دول مثل الهند يصل إلى 9% للحاصلين على الشهادة الثانوية بينما بين غير المعلمين 2% فقط، حتى انه وصل إلى 12% لخريجي الجامعة، وهي ذات الظاهرة التي تواجهها الدول العربية.

وقد أمكن تفسير هذه الظاهرة بالأسباب التالية:-

■ يتسم الشخص غير المتعلم بمروته وعدم ارتباطه بحته عن العمل بمواصفات محددة بل يلتحق مباشرة بأول فرصة عمل متاح له (والتي غالبا ما تكون في القطاع غير الرسمي).

■ ويفضل حتى أن يعمل لمدة يوم واحد فقط في الأسبوع على أن يظل بدون عمل. على العكس من أصحاب المؤهلات العليا حيث يرغبون في الالتحاق بالعمل الذي يتناسب مع مستواهم العلمي، ويكون له صفة الاستمرارية.

والسبب الأخر المنطقي هو أن ناتج نظام التعليم بهذه الدول لا يتناسب نوعاً أو كما مع المتوافر أو المطلوب من فرص العمل بالسوق. وبالتالي يحدث نوع من عدم التكافؤ بين متطلبات الوظائف والمؤهلات التعليمية لدى هؤلاء المتعلمين. وهذا البعد يعتبر من الأبعاد الحديثة لمشكلة البطالة ويحتاج لوسائل فعالة وقوية لعلاجها.

ب . التوظف الذاتي /الاقتصاد غير المنظم

■ يظهر الواقع لجوء معظم سكان الدول الأقل نمواً الواقعين تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية دائمة مثل إعالة الأسرة إلى توفير فرص عمل "مشروعات صغيرة" لأنفسهم ولا ينتظر الواحد منهم حتى يجد فرصة العمل الملائمة لدى الغير.

والدليل على ذلك أن عدد أصحاب الأعمال في الدول النامية أكبر من نظيره في الدول المتقدمة، ولكن مع الفارق حيث نجد معظمهم أصحاب محلات صغيرة أو ورش أعمال أو باعة متجولين (القطاع أو الاقتصاد غير المنظم).

ت. النساء والتوظيف

حيث المشاركة الأقل في القوى العاملة للنساء، إضافة لعمل معظمهم في وظائف ذات إنتاجية منخفضة ورواتب ضعيفة للغاية (80% من العاملين بالقطاع الزراعي من النساء في آسيا)، أو يعملون كعمال إنتاج على خطوط الإنتاج بالمصانع مثل صناعات النسيج في شرق آسيا، (معظم السيدات العاملات يتعرضن لظروف عمل سيئة ورواتب أقل ولا يتم التأمين عليهن).

ث. بطالة الشباب وعمل الأطفال

إن أكثر الشرائح العمرية التي تعاني من مشكلة البطالة في الدول الأقل نمواً هي الشريحة من 15 – 24 عام وهي فئة الشباب من الرجل أو النساء، سواء المتعلمين أو غيرهم.

■ وبما أن الشباب عادة ما يكونون جد متحمسين وناشطين وقادرين على تقديم أفكار ورؤى جديدة، يشكل إغفال هذا المحرك الممكن للنمو خسارة اقتصادية واجتماعية وخطراً اجتماعياً سياسياً على المجتمع وإستقراره!

وهناك جانب آخر للمشكلة وهو عمالة الأطفال، ونعني بالأطفال من هم دون الـ 14 عاماً، حيث وجد أن نسبة ليست بقليلة من الدول الأقل نمواً تعتمد على عمالة الأطفال في اقتصادها.

حيث تعمل هذه الفئة وتقبل برواتب ضعيفة للغاية وفي ظل ظروف عمل سيئة جدا ولمدة طويلة يوميا .

إن مثل هذه السلبيات التي تصاحب تشغيل الأطفال أو عمالة الطفل دفعت منظمة العمل الدولية وغيرها من التشريعات المحلية، إلى إصدار قوانين وتشريعات تحرم عمالة الأطفال أو على الأقل تضع الضوابط التي تكفل الحماية لهم وبالشكل الذي لا يؤثر على حقهم في المستوى الصحي أو التعليمي أو الترفيهي .

8. النماذج الاقتصادية للتشغيل/للتوظيف -

Economic Models of Employment Determination

(أ) نموذج : السوق الحر التنافسي التقليدي - النموذج الكلاسيكي الحر:
مرونة الأجور والتوظيف الكامل:

فروض النموذج:

- سيادة اقتصاد السوق الحر (للمستهلك والمنتج).
- المنتجون يطلبون العمالة طالما أن قيمة الناتج المحدي للعامل الأخير تتخطى تكلفته (راتبه).
- طبقاً لقانون تناقص إنتاجية العامل في ظل ثبات الأسعار للمنتجات، فإن منحنى طلب العمالة ينحدر سلبياً من (أعلى لأسفل) ويزداد الطلب على العمالة كلما قلت أسعارهم (رواتبهم).

- في جانب العرض فإن الأفراد في سعيهم لتعظيم منافعهم سيقسمون وقتهم بين اللهو والعمل، وكلما ارتفع عائد العمل كلما قل إنفاق الأفراد أوقاتهم في اللهو.
- يتحقق مستوى الدخل التوازني عندما يتساوى حجم ساعات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها مع مستوى الأجور التي يرغب المنتجون في تقديمها "ساعات العمل التي يطلبها المنتجون".

قيود النموذج السابق بالنسبة لتطبيقه على الدول النامية:

- أن الأجر النقدية في هذه الدول تتحدد بصورة غير مرنة، وذلك بسبب الضغوط السياسية التي تمارسها بعض المؤسسات مثل اتحادات العمال والتدخل الحكومي ، والتي تحول دون انخفاض الأجر .
- أن الأجر النقدية في هذه الدول لا تكفل مستوى معيشة جيدة مقارنة بمستوى التضخم السائد في المجتمع ولذلك يلجأ معظم الأفراد للبحث عن عمل إضافي لرفع أجورهم الحقيقية .
- المعاناة من تشوهات الأسعار/أسعار الظل (Shadow Price) في الاقتصاد تجعل النموذج بصورته الحالية غير معبر عما يحدث في الواقع من تحديد لقوى العرض والطلب في سوق العمالة .

يتضح مما سبق عدم قدرة هذا النموذج على تفسير طبيعة سوق العمل ومتغيراته الثلاثة (عرض العمل – الطلب على العمل – الأجور في الدول النامية) لا سيما وأن هذا النموذج يفترض مرونة الأجور التي تمثل سعر عنصر العمل، والتي قلما تتوافر في اقتصاديات الدول النامية.

(ب) نموذج: نمو الناتج والتوظيف : تعارض أم توافق

كامتداد طبيعي لفكرة النمو خلال معظم نظريات التنمية في الستينات والسبعينات والتي ركزت على السياسات الهادفة لزيادة الناتج القومي، وذلك من خلال الإسراع بمعدل تكوين رأس المال في الاقتصاد، وربط هذه النظريات بين الزيادة في الناتج القومي ومعدلات التوظيف في المجتمع.

كان أقوى أدوات وصف عملية النمو هو نموذج هارود – دومار، حيث ظلت الفكرة السائدة وهي أن النمو الاقتصادي هو نتاج لزيادة معدلات كل من الادخار والتراكم الرأسمالي من ناحية ومعدل الإنتاجية الحدية للاستثمار من ناحية أخرى $Capital - output ratio$.

وهذا يعني أنه عند مستوى محدد من معامل رأس المال للنتائج يمكن مضاعفة الناتج القومي وفرص التوظيف في المجتمع من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار.

ومن هنا أصبح الاستثمار والقطاع الصناعي هما كلمة السر في معظم الدول الهادفة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة فيما سمي "بالدفعة القوية" أو نموذج النمو الاقتصادي من خلال استخدام الدفعة القوية $big push$.

ولكن على نفس المنوال فشلت هذه النظريات في تفسير إخفاق الاقتصاد في خلق فرص عمل جديدة رغم النمو المتزايد في القطاع الصناعي.

والسبب هو "انخفاض معدل نمو إنتاجية العامل" حيث :

- افترض نموذج هارود – دومار ثبات معامل رأس المال (العلاقة بين معدل التغير في الناتج ومعدل التغير في رأس المال) وهو ليس بالصحيح في ظل الفرض القائل بأثر معدل إنتاجية العمل على حجم الناتج.
- وفي ظل التحليل السابق دائماً ما ينظر إلى تحقيق أقصى معدل لنمو الناتج مع أقصى معدل لنمو فرص العمالة كهدفين متعارضين.

■ ولكن الكتابات الاقتصادية الحديثة حاولت الوصول لصيغة توفيقية يتمكن من خلالها الاقتصاد من تحقيق الهدفين السابقين، وفي ظل سياسات تهدف لإزالة التشوهات السعرية لعناصر الإنتاج والمنتجات. كذلك تهدف إلى تحفيز الاعتماد على تكنولوجيا كثيفة العمالة كوسيلة وأسلوب للإنتاج.

■ مما سبق يمكن القول أن نموذج هارود – دومار وغيره من نماذج النمو إنما تم وضعه في ظل ظروف وبيئات متقدمة تختلف في كثير من جوانبها عن ظروف الدول الأقل نمواً.



ج. نموذج: التكنولوجيا الملائمة وتوليد التوظف - نموذج باعث السعر :

يبدأ هذا النموذج في طرح فكرة المدرسة النيوكلاسيكية حول مشكلة تشوهات الأسعار وأثرها على الناتج ومعدلات البطالة كالآتي:-

إن المنتجين يتعرضون في عملية الإنتاج لتنويعه من أسعار عناصر الإنتاج، وهم في ظل سعيهم لتحقيق معدل معين من الناتج فإنهم يضطرون لعمل مزيج من هذه العناصر بحيث تكون التكلفة أقل ما يمكن.

- وفي ظل ثبات الفن التكنولوجي في المجتمع بين إنتاج كثيف رأس المال أو إنتاج كثيف العمالة فإن توجه المنتجين لاختيار نوع التكنولوجيا يحدده سعر العنصر الأقل ثمنًا سواء رأس المال أو العمالة.
- وبذلك يفترض النموذج أن المنتجين في المجتمع لديهم طريقتين فقط للإنتاج إما تكنولوجيا كثيفة العمل أو تكنولوجيا كثيفة رأس المال.
- وعليه يتم اختيار المزيج/التوليفة المناسبة من هذين العنصرين (وفقا لباعث السعر) أي تكلفة استخدام العنصر. (استنادا لذات الفكرة التي يقوم عليها منحني امكانات الإنتاج).

■ حيث يلاحظ أنه بالرغم من أن معظم الدول النامية تعاني من ندرة في رأس المال مقارنة بحجم العمالة المتوافرة لديها، إلا أن معظم هذه الدول تستعين بالتكنولوجيا كثيفة رأس المال سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي بها .

■ وتفسير ذلك طبقاً للمدرسة النيوكلاسيكية هو أن التكوين السياسي والاجتماعي في هذه الدول يجعل سعر عنصر العمل (الأجر) أعلى من سعر عنصر رأس المال (معدل الفائدة) بخلاف ما تعكسه ندرة كل منهما،

■ ولتوضيح الصورة أكثر لابد من الإشارة إلى أن الأثر الفعلي لإزالة تشوهات الأسعار على البطالة يتوقف أيضا على مدى قدرة عنصر العمل لأن محل محل رأس المال في عملية الإنتاج في الدول النامية، وهو ما يعرف بمرونة إحلال العنصر الإنتاجي.

■ بصفة عامة فقد أكدت معظم الدراسات التطبيقية، أن ظاهرة الإحلال في اقتصاديات الدول النامية تدل على أن تخفيض نسبي في الأجور سوف يؤدي لزيادة قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل أكثر ، إذا ترك سعر رأس المال في الارتفاع طبقا لندرته في الاقتصاد .

■ وبهذا فإن العمل على القضاء على ظاهرة تشوهات الأسعار بالنسبة لعناصر الإنتاج وبخاصة العمل هو أهم الاستراتيجيات الواجب إتباعها في عملية التنمية لخلق المزيد من فرص العمل في المجتمع .

(تعديل الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج وإزالة التشوهات عنها لتظهر العلاقة الواقعية لندرة عنصري الإنتاج) .

9. سياسات التشغيل مكون مركزي من مكونات السياسات الاجتماعية

■ يقصد بالسياسات الاجتماعية كافة السياسات والبرامج والتدخلات التي تؤثر مباشرة في حياة الإنسان ومستوى معيشته ورفاهيته، ويكون أثر السياسات الاجتماعية ايجابيا إذا أدت إلى تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد وللمجتمع ككل (والعكس صحيح)،

■ وهي تتضمن : - سياسات السكان - سياسات التشغيل - سياسات التعليم - سياسات الصحة - سياسات الضمان الاجتماعي - سياسات الإسكان والمرافق، وحديثا أضيف إليها سياسات : تمويل الخدمات الاجتماعية - المشاركة والمسؤولية المجتمعية - المساءلة والشفافية.

10. سياسات التشغيل: ترتبط بجانب عرض العمل والطلب عليه،

بالإضافة إلى سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة.

■ سياسات عرض العمل: ترتبط بالتعليم والتدريب وتحسين المهارات.

■ سياسات الطلب على العمل: تتضمن تنمية الأعمال وتشجيع العمل الحر.

■ سياسات سوق العمل النشطة: تتضمن الحد الأدنى للأجور وتوفير معلومات عن سوق العمل من خلال وكالات العمل العامة والخاصة، أما سياسات سوق العمل غير النشطة:- فهي تتضمن إعانات البطالة ونظم التأمينات الاجتماعية.

1/10 سياسات سوق العمل النشطة

■ سياسات سوق العمل النشطة، عبارة عن حزمة من البرامج والآليات التي يتم إطلاقها دفعة واحدة لمواجهة مشكلة البطالة في دولة ما، بحيث تساهم في التخفيف من حدتها، وتحسين ديناميكية سوق العمل بجوانبه المختلفة (الطلب – العرض – التقابل بينها).

وهي تتكون من برامج تستهدف زيادة التشغيل والدخول وهي تعتمد على :-

- برامج توفير الوظائف (برامج الأشغال العامة – دعم التشغيل الذاتي في المشروعات الصغيرة – دعم الأجور).
- برامج التدريب .
- برامج لتحسين خدمات التشغيل .

■ وقد ظهرت هذه السياسات ، كإحدى الوسائل الهامة لسياسات التشغيل، وقد مثلت التجربة الآسيوية وخاصة في دول (اندونيسيا – كوريا – ماليزيا – الفلبين – تايلاند) النموذج الأكثر نجاحا في تطبيق هذه السياسات، على أسواق العمل لديها

■ تعرف سياسات سوق العمل النشطة **Active Labour Market Policies (ALMPs)**: "على أنها تلك البرامج التي تتخذها الحكومة بهدف تحسين وتنشيط أداء أسواق العمل، ومواجهة المشاكل الاجتماعية التي غالبا ما تصاحب مع معدلات البطالة المرتفعة".

2/10 سياسات سوق العمل غير النشطة: الحماية الاجتماعية: - حفز

النمو عبر الاستثمار في رأس المال البشري

■ تمثل الحماية الاجتماعية استثماراً في رأس المال البشري وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، وبالنسبة إلى الدول وشعوبها لا تمثل الحماية الاجتماعية مسؤولية اجتماعية فحسب، وإنما مسألة حقوق واستحقاق،

■ (البرامج "السلبية" لسوق العمل Passive Labour Market Programs)

وهي تعتمد على عدة آليات، مثل :-

"إعانات البطالة ، أو التحويلات المالية ، والتشريعات الخاصة بحماية العمالة ، والإجراءات المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، بالإضافة إلى اتفاقيات العمل الجماعية".

■ ومنذ بدايات ظهور سياسات سوق العمل النشطة في الستينات ، نشأ الخلاف بين الاقتصاديين، حول ما إذا كانت تلك السياسات هي أفضل طريقة للتدخل الحكومي في سوق العمل، بالمقارنة بالسياسات غير النشطة التي تضمن تدخلاً من خلال شبكة الضمان الاجتماعي.

وقد أظهرت الأدبيات الحديثة اتجاه الكثير من حكومات الدول المتقدمة والدول النامية إلى إتباع السياسات النشطة بشكل كبير ، وتخصيص موارد مالية ملموسة لها .

■ وتدور الفكرة الأساسية لسياسات وبرامج العمل النشطة حول تأثير تدخل الحكومة على جانب العرض أو الطلب في سوق العمل، أو كلاهما معا . فمثلاً من خلال خدمات التوظيف تستطيع الحكومة التوفيق بين جانبي الطلب والعرض .



■ كما أن خدمات التدريب تؤدي إلى رفع كفاءة الأيدي العاملة وزيادة إنتاجيتها، وبذلك تزيد من فرصها في الحصول على عمل. وكذلك تؤدي إعانات الأجور، ودعم المشروعات الصغيرة، إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة.

■ وعندما تقوم الدولة بتصميم برنامج سوق العمل النشطة الخاص بها يتم التركيز على عنصرين أساسيين يمثلان حجر الأساس الذي يبنى عليه البرنامج، هما (الاستراتيجية الكلية للبرنامج) ، (والجوانب التفصيلية المتعلقة بأسلوب تصميم البرنامج).

■ بالنسبة للاستراتيجية الكلية للبرنامج: فيجب أن يتم وضعها وصياغتها بشكل واضح للقائمين على تنفيذ البرنامج بمختلف مستوياتهم التنفيذية. ويتم ذلك من خلال : تحديد أهداف البرنامج بشكل واضح فقد يكون هدف البرنامج تحسين فاعلية سوق العمل بشكل عام،

- أو زيادة كفاءة ومهارات الأيدي العاملة، أو ما إلى ذلك من أهداف. وتحديد أولوية كل من الأهداف المرجوة. وتحديد شكل وطبيعة العلاقة بين السياسات النشطة والسياسات السلبية / غير النشطة.
- حيث أظهرت تجارب العديد من الدول فاعلية التنسيق بين السياستين والدمج بينهما، حيث تختلف درجة الدمج بين السياستين من دولة لأخرى وفقا لهيكل سوق العمل وطبيعة العمالة بالدولة.
- أما بالنسبة للجوانب التفصيلية للبرنامج: فهي تتضمن كيفية توجيه البرنامج بالشكل الذي يحقق الأهداف المخططة على الوجه الأمثل، وكذا تحديد الفئات التي يركز البرنامج عليها، وقد تختلف الجوانب التفصيلية للبرنامج من دولة لأخرى وفقا للأهداف المخططة والأولويات الموضوعة.

11. المشاركة العمالية ضمان الاستدامة الإنتاجية – الديمقراطية

الصناعية والديمقراطية الاقتصادية:

- يقوم التعريف الفعلي "لمشاركة العمال" في معظم البلدان على أساس تمييز الأدوار والصلاحيات بين أرباب العمل والعمال، (التأثير على بعض القرارات التي تتخذها المؤسسات، وإمكانية المشاركة في تحمل بعض النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة على هذه القرارات).
- ويرى تفسير آخر، بأن مشاركة العمال "كإمكانية" وكخبرات، تهدف إلى "تعديل أو تحسين ظروف وعلاقات العمل، في المجتمع".

■ مفهوم مشاركة العمال طبقاً لمنظمة العمل الدولية : يشير مصطلح "مشاركة العمال"، المستخدم في منظمة العمل الدولية، عادة إلى "مشاركة العمال في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات" وبذلك هو يستبعد مشاركة العمال في نتائج القرارات (إيجابية أو سلبية)، بمعنى اقتصاره على "مشاركة العمال في صنع القرار على مستوى المؤسسة".

■ ويعتبر النموذج الألماني للمشاركة هو الأكثر اكتمالاً في اطر المشاركة العمالية، حيث تشارك العمالة في كافة أشكال اتخاذ القرار، ويلتزم أرباب العمل بالتشاور إضافة لإشراك لجنة ممثلي العمال في المؤسسة في اتخاذ القرار بشأن العديد من القضايا التي تهم المؤسسة.